

A

UN DOCUMENT
NOV 20 1990
مجلس الأمن

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/45/564/Add.1
20 November 1990
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الخامسة والأربعون
البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان

تقرير الأمين العام

إضافة

ثانيا - آراء قدمتها الحكومات

جامايكا

قدمت وزارة الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا المعلومات التالية :

"تري الوزارة أن الأمم المتحدة كانت ولا تزال القوة المحركة وراء المبادرات الرامية إلى تحسين مستويات حياة الإنسان على الصعيد العالمي . ولذلك فمن المناسب أن يعقد أي مؤتمر دولي لحقوق الإنسان تحت إشراف الأمم المتحدة .

"وتلاحظ الوزارة أن الأمم المتحدة كانت مسؤولة عن المياعة والتدوين الشاملين لقواعد وأعراف القانون الدولي المحيط بحقوق الإنسان في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وكذلك في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

"هذه الوثائق تمثل المستويات الدولية المقبولة عالميا لحقوق الانسان وحرياته ، والتي يجب أن تتخذ ، وهي تطبق بدرجات متفاوتة من النجاح في مختلف البلدان .

"ومع أن هناك قبولا عاما بالمعايير الدولية التي وضعتها الأمم المتحدة ، إلا أن البلدان النامية على وجه الخصوص لا تستطيع ، وليس ذلك عن عدم رغبة ، تحقيق المستويات المقررة ، وخاصة منها الاقتصادية ، نظرا لنقص الموارد المتاحة لها لتلبية تلك المستويات .

"إن هذه البلدان النامية تجد من الصعوبة مواجهة الاحتياجات الأساسية لشعبها ، كحقها في الطعام (المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الانسان) والحق في العمل ، والحق في مستوى معيشي مناسب (المادتين ٦ و ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) .

"وتدرك الوزارة أن قدرة أي بلد على تحقيق مستوى مرتفع من احترام حقوق الانسان في داخل الدولة يتصل ارتباطا وثيقا بالموارد الاقتصادية المتاحة لها ، وهي حقيقة وردت الإشارة إليها في المادة ٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

"ومن المعترف به أن النهوض بحقوق الانسان وتشجيعها لا يتأتى إلا بوجود تنمية اقتصادية في البلدان التي تعاني من أسوأ حالات انتهاك حقوق الانسان .

"لذلك من المهم أن يطلب من محفل ما أن ينظر في الوفاء على المدى الطويل بأهداف الأمم المتحدة ومعاييرها عن طريق وضع استراتيجيات مناسبة للتنمية البشرية تتضمن برامج لتحقيق التنمية الاقتصادية اللازمة للبلدان الأقل نموا .

"كما أن التغييرات المذهلة التي حدثت في شرق أوروبا يجب أن ينظر إليها باعتبارها عاملا حافزا في تجديد الجهود لتحقيق مستويات أعلى من احترام حقوق الانسان في تلك البلدان . فتحقيق الديمقراطية في تلك الدول يقتضي تشجيعها على تحقيق مستويات عالمية فيما توليه من احترام كامل للحقوق والحريات الأساسية للشعوب .

"وهناك حاجة أيضا للنظر في الفروق بين معايير الأمم المتحدة والمعايير المنصوص عليها في الاتفاقيات الاقليمية الاخرى ، مثل الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان في المجلس الاوروبي ، وبرتوكولاتها الخمسة ، والاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان في منظمة الدول الامريكية . ويجب أن تدرس هذه الاتفاقيات بفرض ادماج المعايير الاقليمية لحقوق الانسان في معايير الأمم المتحدة من أجل تحقيق الاهداف المذكورة أعلاه .

"وتعتقد الوزارة أن الوقت مناسب لمثل هذا المحفل ، لأنه يوفر الفرصة لاستعراض شامل للتغيرات والتطورات التي حدثت في حقوق الانسان في جميع أنحاء العالم خلال السنوات العشرين الماضية .

"من أجل هذا تؤيد جامايكا عقد مؤتمر عالمي لحقوق الانسان حسب الاقتراح الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥٦/٤٤ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ."
